### وكيل وزارة الادارة المحلية أمين المقطري لـ" الثورة" :

# المركزية الشديدة تكلفتها أعلى والمواطنون يتجرعون بسببها الكثير من المعاناة

**مخرجات مؤتمر الحوار ملزمة للجميع ولا تحتاج إلى مصادقة احد عليها**

**> أكـد وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع الخطط والموازنات امين محمد المقطري ان النتائج التي سيتوصل اليها مؤتمر الحـوار الوطني في كافة القضايا المطروحة علـى طاولة الحوار هي ملزمة للجميع ولا تحتاج إلى مصادقة احد عليها وعلى ضوئها سيتم صياغة الدستور الجديد.**

**وقـال : مـن حق الأحـزاب والتنظيمات السياسـية تقديم رؤاهـا إلى مؤتمر الحـوار ووزارة الادارية المحلية ليست وصية على احد، لافتا إلى امكانية ان يكون شكل الدولة في اليمن فيدرالي "اتحادي" ونظام الحكم برلماني خصوصا وان كل دولة تأخذ في بناء نظامها بما يتناسب وظروفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والاجتماعية .**

**واكـد المقطـري ان المركزية الشـديدة تكلفتها أعلـى والمواطنون يتجرعون بسـببها الكثير من الخسائر في المال والوقت والجهد ولا يحصلون على الخدمات أو الحقوق التي يطالبون بها.. كما تحدث في الحوار عن العديد من القضايا إلى التفاصيل :**

لقاء / شوقي العباسي

**> موضوع الفدرالية يطرح بقوة وهناك احزاب قدمت رؤاها إلى مؤتمر الحوار حول شكل الدولة وتبنت هذا المفهوم ؟ماذا عن الفدرالية ومقوماتها ؟**

شكرا لكم ،، في الحقيقة الفدرالية شكل من اشكال الحكم تقسم فيه السلطات والصلاحيات والمهام دستوريا بين حكومة مركزية اتحادية ومكونات محلية قد تكون اقاليم أو ولايات بحيث يكون للدولة الاتحادية (الفدرالية ) ثلاث سلطات اتحادية تشريعية اتحادية وسلطة تنفيذية (حكومة اتحادية) وسلطة قضائية عليا بالإضافة إلى الدستور الاتحادي المنظم لشؤون الدولة، وبالمقابل يكون لكل اقليم أو ولاية ايضا ثلاث سلطات هي سلطة تشريعية محلية تعنى بالتشريع للشؤون المحلية الداخلة في اختصاصات الاقليم وبما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي، وسلطة تنفيذية (حكومة محلية) مهمتها الاضطلاع بالشؤون المحلية وتقديم الخدمات للسكان وتنفيذ الانشطة الإدارية والتنموية في نطاق الاقليم وكذا المحافظة على الامن والنظام وتنفيذ كافة التشريعات والقوانين بالإضافة إلى سلطة قضائية محلية للإقليم تتكون من المحاكم بكافة درجاتها.

**> برأيك كيف سيتم تقسيم الصلاحيات والسلطات بين الدولة الفدرالية والأقاليم المكونة منها ؟ وماذا إذا حدث خلاف أو نزاع ؟**

- الدستور هو من سيحدد الاختصاصات والسلطات الدستورية وهناك تجارب عديدة في العالم لكيفية توزيع هذه الاختصاصات والسلطات، وبالتالي فان الدستور هو من يفصل في حال حدثت اختلافات أو نزاعات فهو يحدد الاختصاصات بوضوح وفي حال تمسك كل طرف بموقفه فإن المحكمة الدستورية العليا هي من تفصل في الأمر وهذا ما تقوله تجارب العالم في هذا المجال.

## لامانع من تطبيقها

**> في اليمن هل يمكن تطبيق الفيدرالية ؟ وهل يمكن الأخذ بالنظام الفدرالي والبرلماني ففي آن واحد ؟ خصوصا وان مؤتمر الحوار سيحدد شكل الدولة ؟**

- لامانع من ذلك خصوصا وان دول عربية اخذت بهذا النظام في الامارات الدستور يعتبر الدولة دولة اتحادية بالإضافة إلى عدد من الدول العربية، والنتائج التي سيتوصل لها مؤتمر الحوار الوطني في كافة القضايا المطروحة عليه ملزمة للجميع ولاتحتاج إلى مصادقة من احد عليها وبالتالي في ضوء المخرجات سيتم صياغة الدستور الجديد لليمن وهو العقد الاجتماعي الذي سيحدد مفاصل ومقومات الدولة المدنية الحديثة، كما ان هناك امكانية ان يكون شكل الدولة اتحادي ونظام الحكم برلماني فهناك شواهد كثرة في العالم ولا توجد وصفة جاهزة للأخذ بالنظام الفدرالي ونظام الحكم الرئاسي أو البرلماني وكل دولة تأخذ في بناء نظامها ما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن مؤتمر الحوار قد يرى الاخذ بالشكل الفدرالي للدولة والنظام الرئاسي وقد يرى عكس ذلك وهذه المسائل لاتخضع للرغبات ولكن هذه القضايا الهامة سوف يتم دراستها بعمق وساخذ في الاعتبار كل العوامل المؤثرة وكل الاحتمالات، والكرة في ملعب اعضاء مؤتمر الحوار وما سيصدر عن المؤتمر سيتم التعامل معه بكل جدية.

**400مليار ريال مرتبات الموظفين في المحافظات والمديريات والسبب المركزية**

## نتائج الحوار

**> أيهما افضل الحكم المحلي واسع الصلاحيات ام كامل الصلاحيات وما الفرق بين الاثنين؟**

- ما سيخرج به مؤتمر الحوار سيتم العمل وفقه ولا خيار لنا الا القبول بنتائج الحوار ايا كانت خصوصا واننا في مرحلة دقيقة وجديدة فنظام الدولة البسيطة والدولة الفدرالية كلاهما قابل للتطوير، اما الفرق بين الصيغتين فإننا نوضح ان رجال القانون والمراجع القانونية المتخصصة تتناول (الحكم المحلي ) ولا تشير إلى كلمة واسع أو كامل الصلاحيات هما كلمتان من صنع واختراع رجال السياسية الذين ابتكروها في مرحلة ما وقرنوها بمصطلح الحكم المحلي لدغدغة مشاعر المواطنين وعواطفهم وخلق اعتقاد لديهم انهم سيديرون كافة شؤونهم بأنفسهم، اما كامل الصلاحيات حسب فهمي انه يعني نقل السلطات الثلاث إلى الوحدات الإدارية المحلية وهذا هو جوهر النظام الفدرالي الذي يقتضي ان تتقاسم الدولة الاتحادية السلطات والصلاحيات الثلاث مع الاقاليم المكونة لها وفقا لدستور الدولة الاتحادية الذي ينظم العلاقات بين الدولة ومكوناتها، اما كلمة واسع لا أفهم مدى الوسع وعمقه وحدوده، وباختصار فإن مصطلح الحكم المحلي ينصرف إلى جملة الصلاحيات والسلطات التي تتمتع بها الوحدات المحلية.

## الوزارة ليست وصية على احد

**> كيف تقرأون في الإدارة المحلية ما يطرح من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية بخصوص شكل الدولة ؟ وهل لديكم رؤية بهذا الخصوص ؟**

- نحن لسنا اوصياء على احد فمن حق الأحزاب ان تقدم رؤيتها إلى مؤتمر الحوار وان تتبنى ما تراه من افكار ومقترحات والجميع من حقه أن يسهم في تقديم مقترحاته في كل القضايا لكن المقترحات والرؤى ليست ملزمة لمؤتمر الحوار لكنها ستخضع لمناقشات وتحليل ودراسة لتجارب العالم في المسائل التي تتطلب ذلك، وفي النهاية على الجميع التقيد بما سيتوصل اليه مؤتمر الحوار، اما فيما يخص تقديم الرؤية فأنا اعتقد ان الحكومة ستقدم رؤيتها لمؤتمر الحوار حول كافة القضايا وستناقش مع جملة الرؤى والأفكار، خصوصا وان فرق الحوار تعمل على الاستماع وتجميع القضايا والزيارات الميدانية ثم يلها المرحلة الأكثر عمقا وصعوبة.

## محاربة الفساد

**> إذا ما تم تطبيق النظام الاتحادي ( الفيدرالي ) ما هي ايجابيات تطبيقه خصوصا وان تطبيقه مكلف ويؤثر على موارد الدولة ؟**

- ربما تطبيق النظام الفدرالي يكلف الدولة ويؤثر على مواردها لكن في المقابل في ظل الدول الفيدرالية يتم محاربة الفساد الذي يلتهم الموارد فعلا خصوصا وان كثير من موارد الدولة تذهب إلى جيوب اشخاص أو جماعات معينة، وبالتالي إذا ما تم اعتماد هذه الصيغة فإن البرلمان الإقليمي سيكون بإمكانه سحب الثقة من حومة الاقليم إذا رأى ان هناك تبديد لأموال الحكومة الاقليمية، كما ان الحكومة الإقليمية ستكون قريبة من المواطنين والناس يعرفون ما يجري ويتابعون أنشطة المسؤولين المحليين ويقيمون الأداء ويرصدون المخالفات.

## المركزية الشديدة

**> وماذا عن المركزية ؟**

- المركزية الشديدة تكلفتها أعلى فالمواطنون يتجرعون بسببها الكثير من الخسائر في أموالهم واوقاتهم بالإضافة إلى الجهد ولايحصلون على الخدمات أو الحقوق التي يطالبون بها الا بعد تحملهم الكثير من الأموال، وهنا اقول ان المركزية الشديدة في إدارة الأمور هي التي ستقود الناس إلى المطالبة بالانفصال وعدم الاستقرار، ويبدو ان الإعلام والخطاب السياسي خلال السنوات الماضية كرس في اذهان الناس أن الفيدرالية خطر على الوحدة الوطنية وانها تعني الانفصال وهو خطاب استطاع ان يزرع في عقول الكثيرين مثل هذا الاعتقاد الخاطئ، فالمختصون في شؤون الفدرالية يقولون عنها انها اتحاد اختياري وتعايش مشترك بين شعب واحد في اقاليم أو مناطق متعددة بحيث تكون نتيجة هذا الاتحاد دولة واحدة هي الدولة الاتحادية.

## طاقات يجب استغلالها

**> إذا افترضنا ان الحوار الوطني اختار النظام الفيدرالي هل انتم على استعداد ام انكم ستبدأون من الصفر ؟**

- إن لدينا موظفين في كل محافظة يحتاجون إلى تدريب وتأهيل لمدة قصيرة وسيكونون نواة الجهاز الإداري لكل اقليم، وهي طاقات يجب استغلالها خصوصا وان مرتبات الموظفين الذين يعملون في المحافظات والمديريات تصل إلى 400 مليار ريال سنويا، وفي تصوري فإن الجهاز الإداري لكل اقليم لن يكون متضخما إذا كان الأقليم مكونا من اربع محافظات مثلا فسيتم اختيار مجموعة من الموظفين والقيادات الإدارية في هذه المحافظات ليشكلوا المكونات التنظيمية الجديدة للأجهزة المشرفة على الخدمات المحلية.

وفي الأخير نقول إن نظام السلطة المحلية واللامركزية والفيدرالية هي أنظمة من صنع البشر نبنيها نحن ونهدمها نحن وكل دساتير الدول الفيدرالية تقريبا تمنع صراحة أو ضمنا انفصال أي من مكوناتها من طرف واحد.

## اعتذار للزميلة الوسط

لخطأ غير مقصود تم تمرير صفحة اعلانية خاصة بشركة السعيدة للطيران دون ان تطلع عليه هيئة التحرير والذي خرج كليا عن المعايير المهنية للإعلان التجاري لما حواه من إساءة ضد الزميلة صحيفة الوسط وفي الوقت الذي تعبر فيه الثورة عن اعتذارها لزملاء المهنة في الزميلة الوسط بأشد عبارات الاعتذار فإننا نؤكد عدم علاقة الصحيفة بصياغة ماجاء فيه حيث تم نشره كما جاء من المعلن وانه يجري تحقيق مع المسؤول عن تمريره كون ما احتواه الاعلان يتناقض مع سياسة الصحيفة وأخلاق المهنة.

## مناقصة عامة لعام ٢٠١٣م.

**١- حصلت الجمهورية اليمنية على منحة من مؤسسة التنمية الدولية IDA برقم (TF٠٩٥١٥٨ ) لتمويل مشروع المسار السريع – المرحلة الثالثة وتنوي وحدة ادارة مشروع تطوير التعليم انفاق جزء من هذه المنحة لتغطية المدفوعات المستحقة للمناقصة العامة التالية:**

| م | رقم المناقصة | البيان | رسوم لا ترد | تاريخ فتح المظاريف | ساعة فتح المظاريف | قيمة الضمان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | GCF-FTI-NCB 22-13 | توريد وتركيب آلة تجميع وتجهيز كراسات الاختبارات لقطاع المناهج | 5.000ريال | الثلاثاء 2013/6/18م | الحادية عشرة صباحا | 2200 دولار |

2 - تدعو وحدة مشروع تطوير التعليم الموردين المحليين المؤهلين تقديم عطاءاتهم المغلقة للمناقصات العامة المحدودة اعلاه.

3 - على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال اوقات الدوام الرسمي الى العنوان التالي :

وحدة ادارة مشروع تطوير التعليم - بيت معياد- شارع السنين الجنوبي - تلفون رقم :(01-619163/4) فاكس رقم :(01-61921).

4 - يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر الى عنوان الجهة المعنية ومكتوب عليه اسم المشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء ومرفق به صور من الوثائق التالية :

أ- ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع بحسب ما تم تحديده في الجدول اعلاه صالح لمدة 120 يوما من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول دفع.

ب- السجل التجاري والبطاقة الضريبية سارية المفعول ( على المتناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأية أعمال في اليمن تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم).

ت- بطاقة تأمينية سارية المفعول «تطلب بطاقة التأمين فقط من الشركات التي لديها أعمال في اليمن والتي يحق لها الاستفادة من العوائد المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في اليمن».

ث- العينات ( يجب ارفاق كتلوجات مختوم مع العطاء).

5 - لن يتم النظر الى أي خيارات أو بدائل ضمن العرض وعلى المتقدم أن يقدم خيارا واحدا فقط.

6 - آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 18/6/2013م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم اعادتها مغلقة.

7 - سيتم فتح المظاريف بمقر وحدة ادارة مشروع تطوير التعليم بتاريخ 18/6/2013م بحسب الساعة المحددة اعلاه بحضور اصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

## مناقصات من المجلس المحلي بمديرية آزال

**يعلن المجلس المحلي بمديرية آزال عن إنزال المناقصات العامة التالية، والتي سيتم تمويلها من البرنامج الاستثماري للمديرية لعام ٢٠١٣م.**

| رقم المناقصة | اسم المشروع | الضمان الإبتدائي | مبلغ الضمان | درجة التصنيف |
|---|---|---|---|---|
| ١ | بناء المجمع الحكومي لمديرية آزال - للمرة الثانية | 6.500.000 | 30.000 | الثالثة فما فوق |
| ٢ | استكمال رصف أحياء المديرية | 2.800.000 | 20.000 | الثالثة فما فوق |
| ٣ | بناء ملحق «بدروم + ٦ف» لمدرسة عبدالإله غيش | 2.800.000 | 20.000 | الثالثة فما فوق |
| ٤ | ترميم مدرسة الشهيد محمد مطهر زيد + بناء ملحقات | 800.000 | 15.000 | الرابعة فما فوق |
| ٥ | ترميم مدرسة المرحوم محمد حسين عامر | 170.000 | 10.000 | ١٥,٠٠٠ريال |

**فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:**

مبنى مديرية آزال - إدارة المشاريع لشراء واستلام وثائق المناقصة مقابل رسوم لا ترد والمحددة قرين كل مناقصة، وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ 12/6/2013م.

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء ومرفقاً به البيانات الآتية:

**١- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بمبلغ مقطوع والمحدد قرين كل مناقصة وصالح لمدة ١٢٠ يوما من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.**

-2 بطاقة ضريبية سارية المفعول

-3 بطاقة تأمينية سارية المفعول

-4 بطاقة زكوية سارية المفعول

-5 شهادة التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات.

-6 شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول.

-7 شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

-8 مدة سريان العطاء لجميع المناقصات 90 يوماً من تاريخ فتح المظاريف.

-9 يشترط إحضار أصول الوثائق للمطابقة عند شراء

- وآخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (10) صباحاً من يوم (الاربعاء) الموافق 19/6/2013م، بديوان عام المديرية - صالة الاجتماعات - الدور الثاني بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وبعد فتح أول مظروف.

يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها، خلال فترة (25) يوماً من تاريخ الإعلان أثناء الدوام الرسمي.